الرفاهية والتنمية ـ وجهة نظر كوزنتس: دراسة قياسية مقطعية لبلدان عربية مختارة

بشير هادي عودة(*)

تنطلق غايات التنمية لأي مجتمع نحو هدف رئيسي هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية للفرد، والرفاهية تتجسد بالمستوى المعيشي الذي يفي بالاحتياجات المادية والمعنوية وتحقيق الرضا العام للمجتمع.

إن الرفاهية الاقتصادية من المواضيع الحيوية الوثيقة الارتباط بشتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وهي بمثابة الثمار التي يجنيها المجتمع من البذور التي غرستها السياسة الاقتصادية للدولة، ومن ذلك جاء الترابط المصيري بين التنمية والرفاهية، فالأخيرة تعتمد على درجة التقدم والرقي الذي يطرأ على مختلف الممارسات والأنشطة الاقتصادية، لذلك أكدت الدراسات هذا التلاحم الإيجابي بين التقدم الاقتصادي ودرجة بلوغ الرفاهية الاقتصادية، على اعتبار ان التنمية عملية مجتمعية تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للفرد، والرفاهية عملية مجتمعية قاعدتها العدالة في توزيع ثمار النمو.

لقد جاء الاقتصادي سايمون كوزنتس (Simon kuznets) بفرضية تشرح حجم الاعتماد الذي توليه الرفاهية الاقتصادية لعملية التنمية، إذ مثلت آراء كوزنتس حول ربط الرفاهية الاقتصادية للمجتمع بمرحلة التنمية قضية محورية وحجة رئيسية لواضعي السياسات الاقتصادية والعاملين في مجال الخطط التنموية، إلا إن ابرز الصعوبات التي قوضت وجهة نظر كوزنتس هي عدم وجود سند مادي يضمن الوصول إلى تحقيق عادل لثمار التنمية على مختلف شرائح المجتمع بما يحقق الرفاهية والرضا الاجتماعي . بيد إن الإطار العام لتحسين المستوى المعيشي وتحقيق توزيع عادل للدخل يبقى مقترباً من الأمثلية في الأنظمة الاقتصادية المتقدمة ويبتعد عنها في الأنظمة الاقتصادية المتخلفة، هذه الحقيقة شكلت اللبنة الأساسية لفرضية كوزنتس حول ربط الرفاهية بالتنمية الاقتصادية وهو ما تحاول إثباته هذه الدراسة التي انطلقت من اعتبار انعدام تأثير النمو الاقتصادي على الرفاهية في البلدان العربية قيد البحث والدراسة، وهي تسعة أقطار عربية مختارة (الإمارات، البحرين، الكويت، قطر، مصر، الأردن، الجزائر، المغرب، تونس) بسبب اختلال هياكلها الاقتصادية وضعف عامل الاستقرار الاقتصادي .

إن السمة الطاغية على دراستنا هذه جانبها التطبيقي سواء ما تعلق منها بمعايير الرفاهية الاقتصادية أو بأسلوب التحليل الكمي والقياس الاقتصادي من اجل الوصول إلى إثبات فرضيتها، حيث قسمت إلى أربعة محاور رئيسية هي :-

---

(*) مدرس الاقتصاد المساعد/ جامعة البصرة/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد.

أولاً:- الرفاهية الاقتصادية، المضمون والقياس .
ثانياً:- العلاقة بين الرفاهية والتنمية ــ آراء كوزنتس .
ثالثاً:- الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة .
رابعاً:- تقييم العلاقة بين الرفاهية والتنمية الاقتصادية في الأقطار العربية عينة الدراسة .

أولاً. الرفاهية الاقتصادية ـ المضمون والقياس

الرفاهية هي الرفاه أي الرقي في المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد، كما أنها مفهوم شامل يرتبط بالشعور بالرضا والارتياح النفسي الناجم عن إشباع الرغبات المادية والمعنوية، ونقطة الارتكاز في الرفاهية هو المستوى المعيشي الذي من شأنه أن يضمن تحقيق السعادة للفرد والمجتمع في ظل توزيع عادل للدخل.

وتعتبر الرفاهية الاقتصادية نظرية بحد ذاتها، ظهرت لها العديد من الأفكار التي كُرست لبلورة وتحليل وصياغة نظرية الرفاهية، وابرز هذه الأفكار ما يلي :-

1ـ التحليل الباريتي *Paretical Analysis*

يُعد الاقتصادي باريتو (Pareto) أول من أرسى دعائم التحليل الحديث لاقتصاديات الرفاهية من خلال تفسيره للوضع الأمثل للرفاهية واعتباره أقصى مستوى معيشي يبلغه المجتمع، بحيث إن حصل أي تغير في هذا المستوى الاشباعي الأمثل لا بد وأن يؤدي إلى إلحاق الضرر بإشباع أي فرد من أفراد المجتمع، ومن ثم عدم بلوغ مستوى الرفاهية الاقتصادية. (انظر شكل -أ-).

2ـ تحليل كالدور ـ هيكس *Kaldor- Hicks's Analysis*

يناقض كالدور و هيكس فكرة التحليل الباريتي على أساس إن حصول التغير في المستوى الاشباعي الأمثل للمجتمع يمكن أن يحقق مستوى الرفاهية الاقتصادية بشرط أن يكون التحسن في المستوى المعيشي للأفراد المستفيدين من التغيير اكبر من مقدار الانخفاض في المستوى المعيشي للأفراد المتضررين من التغيير . (انظر الشكل - ب -) .

3ـ تحليل ليتل [1] *Little's Analysis*

يتفق هذا التحليل مع فكرة كالدور و هيكس، الا ان تحليل ليتل يقوم على أساس أخلاقي وهو أن يقوم الأفراد الرابحون من التغيير بتعويض الأفراد الخاسرين منه بمقدار الانخفاض بمستويات إشباعهم عن المستوى المعيشي الأمثل حتى تتحقق العدالة الاجتماعية ويتم بلوغ مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع. (انظر الشكل - ج -).

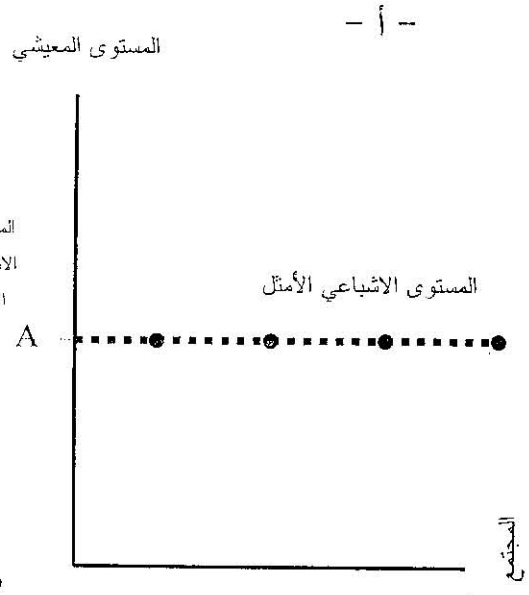

يتضح من الشكل (أ) ان المستوى الاشباعي الأمثل للمجتمع هو المستوى (A) . ويؤكد باريتو ان أي تغير (زيادة) عن هذا المستوى لا بد ان يلحق الضرر بأفراد آخرين من المجتمع فيقلل من مستوى إشباعهم إلى دون المستوى (A) . وهكذا يبقى التحليل الباريتي الحالة المثالية للرفاهية الاقتصادية للمجتمع .

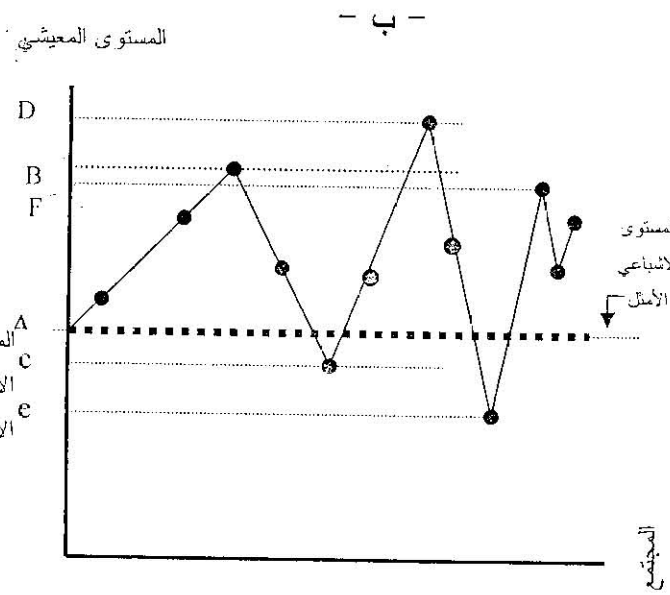

يوضح الشكل (ب) أن التغير في المستوى الاشباعي الأمثل (A) حسب رأي كالدور – هيكس يمكن أن يحقق مستوى افضل للرفاهية الاقتصادية ، بشرط أن تكون الزيادة في المستوى المعيشي كما في النقاط (F , D , B) اكبر من مقدار الانخفاض عن المستوى الاشباعي الأمثل كما في النقاط (e, c)

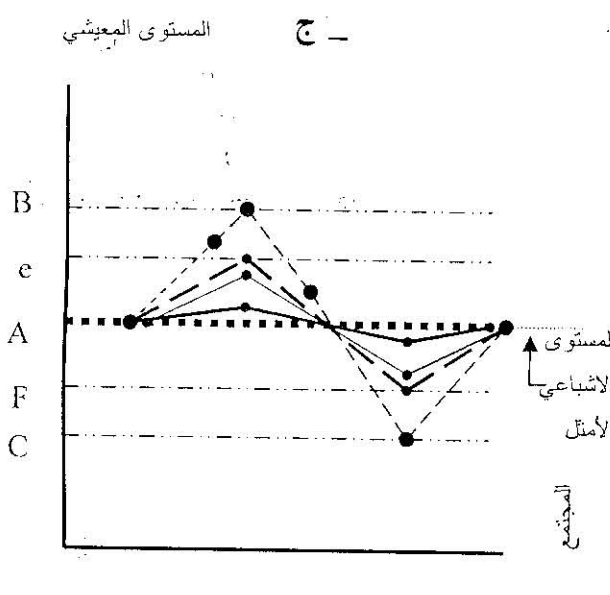

يوضح الشكل (ج) ان الخط المتقطع يمثل مقدار التعويض الذي سيقوم به الأفراد المنتفعون من التغيير عند المستوى (B) للأفراد المتضررون عند المستوى (C) حسب رأي ليتل ، إذ يقوم الأفراد المنتفعون بتخفيض مستوى إشباعهم إلى المستوى (e) من أجل زيادة انتفاع الأفراد المتضررون إلى المستوى (F) ويستمر هذا التعويض حتى يعود جميع أفراد المجتمع إلى المستوى الاشباعي الأمثل (A) .

4- تحليل سستوفسكي [2] *Scitovszky's Analysis*

يناقض هذا التحليل تحليل ليتل وذلك بعدم وجود مبدأ التعويض بين الرابحين والخاسرين عند حدوث التغيير في المستوى الاشباعي الأمثل للمجتمع، إذ من المحتمل جداً أن لا يكون هناك تعويض من قبل الرابحين (المنتفعين) للخاسرين في مستوى الإشباع، بيد إن سستوفسكي يؤكد على وجود أكثر من حالة للتغيير في المستوى الاشباعي الأمثل وعندئذ لا بد من اختيار افضل وضع للتغيير، أي اختيار الوضع الذي يمتاز بتوزيع اكثر عدالة للدخل ويتمثل هذا الوضع بالحد الأدنى لعدد الرابحين والخاسرين في المستوى المعيشي، وهذه الحالة هي حالة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع بعد التغيير .

وبالعودة إلى الأشكال السابقة (أ، ب، ج) فأن الشكل (أ) يمثل حالة مثالية لم يطرأ عليها تغيير، إلا إن الشكلين (ب، ج) يمكن المقارنة بينهما واعتماد وجهة نظر سستوفسكي لاختيار الوضع الأفضل للرفاهية الاقتصادية بعد تغيير المستوى الاشباعي الأمثل للمجتمع، وإمعاناً بالنظر نجد إن الشكل (ج) وخاصة إذا اعتمدنا مستويات التغيير (f , e) هو افضل حالة للتغيير في المستوى الاشباعي من الحالة الموجودة في الشكل (ب)، وذلك لأن الحالة (ج) تتصف بأقل تباين في المستوى الاشباعي الأمثل، وأدنى مستوى لعدد الرابحين والخاسرين من التغيير .

لقد استند الفكر الاقتصادي بصفة أساسية في تحديد مستوى الرفاهية على معيار الدخل، إذ ربط الاقتصاديون وفي مقدمتهم (Pigou) الرفاهية الاقتصادية بتحقيق السعادة ورغد العيش، حيث قام بيجو بدراسة وتحليل الرفاهية داعياً بأنها ذلك الجزء من الرفاه الاجتماعي الذي يحققه المقياس النقدي (الدخل) بصورة مباشرة وغير مباشرة[3].

ويقرر بيجو في هذا الشأن ان هناك فكرتين أساسيتين للدلالة على مستوى الرفاهية الاقتصادية الإجمالية للمجتمع، وهاتين الفكرتين تتفقان إلى حد كبير مع الفرضية التي قدمها كوزنتس عام (1955) ويمكن اعتبارهما المرتكزات الأساسية لفكرة (Kuznets) في ربط الرفاهية بالتنمية الاقتصادية وسيتم توضيح ذلك في الموضوع اللاحق، أما الفكرتين اللتين قدمهما (Pigou) فهما[4] :-

أ- **حجم الدخل القومي** :- وهذه فكرة تعني إن زيادة الدخل القومي للمجتمع تؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، بشرط إن نصيب ذوي الدخول المنخفضة لا ينقص عما كان علية قبل الزيادة .

ب. **توزيع الدخل القومي** :- يؤكد بيجو هنا على إن إعادة توزيع الدخل القومي ستؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي للمجتمع، على إن يكون التوزيع لصالح الدخول المنخفضة (الفقراء) على حساب أصحاب الثروات والدخول المرتفعة .

إن محور الوصول إلى تحديد الرفاهية الاقتصادية للمجتمع يرتكز على معيار الدخل ودرجة عدالة توزيعه بين أفراد وفئات المجتمع بحيث يؤمن المستوى المعيشي الكافي للفرد في ظل المستوى العام للأسعار السائدة في السوق، وهنا لا بد من تأكيد حقيقة أساسية تعد شرطاً ضرورياً وكافياً في آن واحد لتحقيق الرفاهية ألا وهي عامل الاستقرار الاقتصادي الذي يدعم عملية النهوض بالواقع المعيشي للمجتمع، وبذلك فأن جميع مقاييس التفاوت الاقتصادي للمجتمع تستند على ضرورة استقرار الدخل كمؤشر هام في عملية قياس المستوى الحقيقي للرفاهية الاقتصادية وأهم هذه المقاييس ما يأتي:-

1- مقياس الامثلية لباريتو Criterion of Pareto's Optimality

امثلية باريتو حالة افتراضية لا يمكن تطبيقها عملياً (نظرية كلاسيكية) بسبب الأسس التي تقوم عليها في تحديد مستوى الرفاهية والمتمثلة بوجود شخصين يمثلان المجتمع ووجود سلعتين فقط، وإن الاقتصاد في حالة تشغيل كامل، كما يعتمد باريتو في قياس الرفاهية على نظرية منحنيات السواء التقليدية في توضيح امثليته من خلال الاستعانة بأسلوب صندوق ادجورث .

2- منحنى لورنز Lorenz's Curve

يعد هذا المنحنى من اكثر مؤشرات الرفاهية الاقتصادية استخداماً منذ عام 1905 بسبب السهولة التي يتصف بها، إذ يشرح هذا المنحنى بيانياً العلاقة بين النسب المئوية للدخل وعدد السكان للمحورين العمودي والأفقي على التوالي، والخط (45) المنصف بينهما هو خط التساوي أو خط المستوى الأمثل لتوزيع الدخل القومي (المستوى الأمثل للرفاهية)، فأذا انخفض أو ارتفع منحنى لورنز عن هذا الخط فأن مستوى الرفاهية الاقتصادية على الترتيب سوف يتدهور أو يتحسن.

3- معامل جيني Gini Coefficient

وهو من المؤشرات المهمة والمعتمدة في قياس مستوى رفاهية الدخل وعدالة توزيعه، ويتميز عن سابقه بأنه يوضح درجة الرفاهية كمياً (رقماً) وليس بصورة بيانية، وتتراوح قيمة معامل جيني بين الصفر والواحد الصحيح . فكلما اقتربت قيمة المعامل من الصفر دل ذلك على بلوغ المستوى الأمثل للرفاهية أو التوزيع العادل للدخل، بينما يتدهور مستوى الرفاهية باقتراب قيمة المعامل من الواحد الصحيح، وتقييمياً فأن توزيع الدخل يوصف بالتوزيع العادل أو يقترب منه إذا قلت قيمة معامل جيني عن (15%)، وفوق ذلك سيبتعد عن مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع . ويأخذ معامل جيني الصيغة الآتية [5] :-

$$G = \frac{1 - \sum_{i=1}^{n} (Y_i - Y_{i-1})P_i}{10000}$$

حيث إن :

G= معامل جيني لتوزيع الدخل وقيمته هي [$0 < G < 1$]

Y= المجمع الصاعد للنسبة المئوية عند الفئة الدخلية i .

Y_{i-1} = المجمع الصاعد للنسبة المئوية عند الفئة الدخلية السابقة للفئة i .

P_i = النسبة المئوية لفئات المجتمع .

10 000 = الحد المعياري للدخل .

4- معامل ثايل Theil's Coefficient

قدم ثايل في عام (1967) مؤشراً لقياس عدالة توزيع الدخل بين فئات المجتمع المختلفة وذلك باعتماد صيغة إحصائية تقوم على أسلوب تناسبي يعبر عن الحصة الدخلية للفئة المجتمعية (i)، فأذا كانت قريبة من قيمة متوسط دخل الفرد للمجتمع ككل كان ذلك دليلاً على انخفاض التفاوت في توزيع الدخل . ويأخذ معامل ثايل الصيغة الآتية[6] :-

$$T_w = \sum_{i=1}^{n} Y_i (\log Y_i)[\frac{1}{n}]$$

حيث أن :-

T_w= معامل ثايل .

n= مجموع فئات المجتمع .

Y_i = متوسط دخل الفرد.

5 - معامل آناند ــ سن: Coefficient of Anand and Sen

يعد هذا المعيار من أحدث مقاييس الرفاهية الاقتصادية، فبعد عدة محاولات من قبل (Sudhir Anand – Amartya Sen) توجت جهودهما في عام (1999) بإيجاد صيغة أكثر عملية ومنطقية في تحديد حجم التفاوت الحاصل في توزيع الدخل يمكن تمثيلها بالعلاقة التالية[7]:-

$$A - S = \frac{\log Y_i - \log Y_{min}}{\log Y_{max} - \log Y_{min}} \quad \text{or} = \quad \frac{Y_i - Y_{min}}{Y_{max} - Y_{min}}$$

حيث إن :-

A-S= معامل (آناند ــ سن) وتكون قيمته اصغر أو مساوية للواحد الصحيح ($A\text{-}S \leq 1$)

Yi= متوسط دخل الفرد .

Y_{min}= دخل الكفاف (الحد الأدنى للدخل) . Y_{max} = الحد الأعلى للدخل [*]

---

[*] الحد الأعلى للدخل:- هو مستوٍ دخلي يُحدد من قبل خبراء التنمية البشرية على أساس أقصى الاحتياجات المعيشية التي يغطيها هذا المستوى من الدخل في ظل الأسعار السائدة والمتوقعة مستقبلياً لتلك الاحتياجات.

والملاحظ على معيار (A-S) يمكن أن يأخذ قيماً سالبة، اذا كان متوسط دخل الفرد أدنى من دخل الكفاف، وهذه الحالة موجودة في البلدان النامية الفقيرة التي تعيش عند مستويات متردية جداً. أما إذا كان متوسط دخل الفرد مساوياً للحد الأعلى للدخل الفردي فأن قيمة (A-S) ستكون مساوية للواحد الصحيح، وهي حالة مثالية لتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع . وتقييمياً فأن معامل (اناند ــ سن) اذا كانت قيمته اقل من النصف (A-S < 0.5) فأنه يعني مستوٍ متدني للرفاهية الاقتصادية، أما إذا تراوحت بين (0.5 < A-S <0.8) فهذا يشير إلى مستوٍ متوسط للرفاهية الاقتصادية، وإذا تجاوزت قيمة المعيار (A-S) المستوى (0.8) وصولاً إلى الواحد الصحيح فعندئذٍ سيكون لدينا توزيع أكثر عدالة للدخل ومستوٍ مرتفع للرفاهية الاقتصادية.

ثانياً. العلاقة بين الرفاهية والتنمية ـ آراء كوزنتس

لقد استأثر موضوع اقتصاديات الرفاهية اهتماماً خاصاً من قِبل واضعي السياسات الاقتصادية لكونه من المواضيع الحساسة التي تبحث في الكيفية التي يصل فيها المجتمع إلى أقصى درجة من الإشباع من خلال توزيع عادل للدخل وتخصيص أمثل للموارد المتاحة بين الاستخدامات المختلفة ومن ثم تحقيق الإنصاف بين المستهلكين بالشكل الذي يحقق الرضا الاجتماعي ويقلل من حدة التفاوت الطبقي في ظل توفر عامل الاستقرار الاقتصادي .

ان مسألة تقليص حدة التفاوت في توزيع الدخول وتحقيق الرفاهية الاقتصادية تمثل جوهر التنمية، فالتنمية كما يؤكد كتابها هي للناس ومن اجل الناس وبواسطة الناس، أي ان الإنسان هو اداة التنمية وغايتها وان الأفكار التي راجت حول مفهوم محدد للتنمية برغم تشعباتها فأن متوسط الدخل الحقيقي لفرد يظل الأهم بين مؤشراتها التركيبية، اذ إن الأخير يحمل في طياته العديد من الدلالات التنموية أهمها المستوى المعيشي اللائق والمستوى الصحي الجيد بالإضافة إلى الحصول على فرص افضل للتعليم والرقي.

إن التنمية برغم كونها مفهوماً مركباً من مؤشرات كمية وعينية، إلا انها تبقى وثيقة الارتباط بمتوسط دخل الفرد، حيث إن زيادة الدخل الحقيقي للفرد يمثل تحصيل حاصل للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في ذلك البلد، وطالما ان الدخل الفردي وعدالة توزيعه هو السبيل الى قياس درجة الرفاه الاقتصادي، فأن الرفاهية هي المرآة التي تعكس مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد[8].

ولو اتجهنا نظرياً لوجدنا بأن الرفاهية الاقتصادية لا تخرج عن مضمون التنمية الاقتصادية إذ تعني الشروط التي يتم على أساسها الوصول إلى حالة التوازن العام للاقتصاد القومي، وهي حالة مثلى تتحقق بتخصيص امثل لعوامل الإنتاج توزيع امثل للدخل بين

المستهلكين[9] . كما تعّرف الرفاهية الاقتصادية بأنها الأسس الاقتصادية التي بموجبها يتحقق أقصى إشباع ممكن للمجتمع[10] .

كما ينظر للرفاهية الاقتصادية على أنها ذلك الجزء من الرفاه الاجتماعي الذي تحكمه وتؤثر به العوامل الإقتصادية في ضوء الإمكانات المتاحة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية التي تحقق أقصى إشباع ممكن لعموم أفراد المجتمع[11].

لقد ربط الاقتصاديون الأوائل وفي مقدمتهم آدم سمث بين تحقيق الرفاهية وزيادة النمو الاقتصادي، فبلوغ الرفاهية يعتمد على زيادة نمو ثروة المجتمع باعتبار إن زيادة النمو تنجم عن ارتفاع مستوى الاستخدام وارتفاع مستوى الدخل وزيادة المعروض السلعي واتساع الطلب الانفاقي (الاستهلاكي والاستثماري) تالياً الى ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي وتحسن المستوى المعيشي للمجتمع. بيد إن السؤال الذي ظل يشغل بال الكثير من الاقتصاديين هو :- هل إن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي يكفل تحقيق عدالة في توزيع ثمار النمو (الدخل)؟ خصوصاً وان العدالة هي جوهر الرفاهية الاقتصادية والتنمية .

إن حل هذه المعادلة يتجسد في الشواهد التي يمكن الاهتداء بها في جميع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، فالأزمات التي عصفت باقتصاديات تلك الدول جرّت ورائها تفاوتاً طبقياً حاداً واتساعاً في فجوة الفقر . ولقد أكد الاقتصادي (Simon Kuznets) هذه العلاقة (تفاوت توزيع الدخل ومستوى التنمية الاقتصادية) عندما لاحظ في دراسته عن عدالة توزيـــع الدخل في بعض البلدان النامية والمتقدمة أن التفاوت في توزيع الدخل يزداد في البلدان النامية نتيجة للاختلالات الاقتصادية التي تعاني منها هياكل هذه البلدان وتراجع معدلات النمو الاقتصادي فيها، وقد أوضح الاقتصادي كوزنتس ذلك بيانياً بمنحنى يأخذ شكل الحرف (U)[12] ، وكما واضح في الشكل أدناه ، إذ بيّن من خلاله ان عدالة توزيع الدخل تنخفض مع بداية عملية التنمية الاقتصادية حتى تصل إلى أدنى مستوى لها عند قعر المنحنى، ليعاود الارتفاع مرة أخرى حيث تبدأ درجات عدالة توزيع الدخل بالارتفاع مع تقدم مستويات التنمية الاقتصادية، والجزء الثاني من المنحنى هو غير موجود أو متاح لدى البلدان النامية لعدم بلوغها درجات متقدمة من التنمية الاقتصادية .

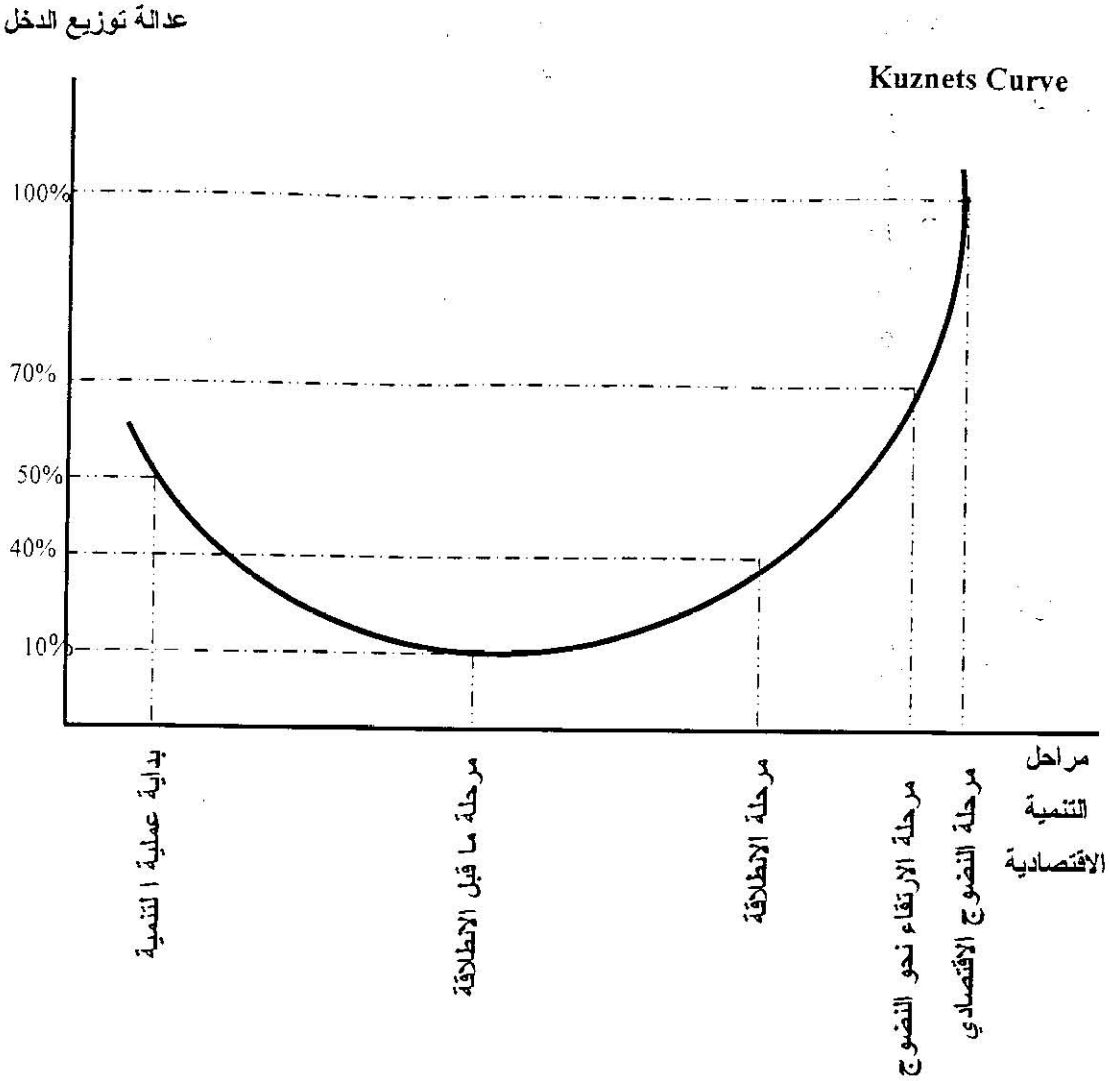

المصدر: الشكل البياني من إعداد الباحث

لقد أكد كوزنتس ان حيثيات التخلف الاقتصادي تجلب معها تفاوتاً طبقياً حاداً وانعداماً في العدالة الاجتماعية، وهذا يجعل حلقة الصلة بين التنمية والرفاهية الاقتصادية في مثل هذه البلدان تضمحل، وبالتالي يضعف أو ينعدم مفعول تأثير عملية النمو المتواضع على تحقيق توزيع عادل للدخل إلا بعد تجاوز مرحلة متقدمة من التنمية والاستقرار الاقتصادي النسبي.

استقطبت أفكار كوزنتس العديد من الدراسات حول ربط الرفاهية وعدالة توزيع الدخل بمعدلات النمو الاقتصادي من خلال المقارنة بين المؤشرات المذكورة لمجموعة من الدول عند مستويات مختلفة من التقدم الاقتصادي ، إلا أن المهم في دراستنا هذه كونها محاولة قياسية مقطعية (Sectional -Metric) لتأكيد فكرة كوزنتس على عينة من أقطار عربية مختارة وذلك عن طريق الاستعانة بنموذج قياسي يشرح حجم الاعتماد لمؤشرات التفاوت الاقتصادي على معدل النمو في تلك البلدان .

ثالثاً. الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة

ظهرت العديد من الدراسات التي عُنيت بموضوعات الرفاهية الاقتصادية وعدالة توزيع الدخل من عدة نواحي اقتصادية واجتماعية وسياسية وفي شتى بقاع العالم المتقدمة منها والنامية، إلا أن الأخيرة نالت القسط الأعظم من هذه الدراسات لما أفرزته مشاكل التخلف فيها من تفاوت في توزيع الدخول وتعميق للفقر وانخفاض عام في المستويات المعيشية شكلت بمجملها بديهيات الاقتصادات النامية، والتي حتمت على الدارسين والقائمين على إدارة النشاط الاقتصادي تحجيم تلك المشاكل من خلال إعداد الخطط ورسم الأطر الاقتصادية لمواجهتها.

وفي ضوء ذلك ستكون هذه الورقة بمثابة عودة مرجعية لابرز الدراسات التي اهتمت بموضوع الرفاهية الاقتصادية في البلدان النامية قدر توافقيا مع محور الدراسة وعلى النحو الآتي :-

1. قام الباحث عبد العظيم الشكري[13] بدراسة عدالة توزيع الدخل في العراق خلال أربع مدد زمنية وفقاً لدراسات بحوث ميزانية الأسرة العراقية في الأعوام (1971، 1976، 1979، 1985) وخرجت الدراسة بنتيجة مفادها : إن هنالك تفاوتاً حاداً في توزيع الدخل في العراق أدت إلى انقسام المجتمع العراقي إلى طبقتين الأغنياء ونسبتهم (60%) والفقراء ونسبتهم (40%) كمتوسط لتلك السنوات، واعتبرت الدراسة ان هذا التفاوت هو مؤشر جيد لتوزيع الدخول في العراق طالما تفوقت نسبة الأغنياء على الفقراء، وردت أسباب ذلك التفاوت إلى ارتفاع نسبة الأمية في المجتمع العراقي وخصوصاً في المناطق الريفية، وتخلف أساليب الإنتاج، وارتفاع مساهمة القطاعات غير الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي .
2. كما وضع الدكتور احمد زبير جعاطة[14] دراسة أخرى عن واقع الرفاهية الاقتصادية في العراق ودرجة التفاوت الحاصل في مستوياتها بين الحضر والريف خلال المدة (1971-1985) بالاعتماد على بحوث ميزانية الأسرة العراقية، وتبين للباحث ان مستوى الرفاهية الاقتصادية في الحضر أعلى من الريف طيلة تلك السنوات بسبب ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الأسري الحضري وارتفاع متوسط الإنفاق العام والخدمات العامة المقدمة في الحضر مقارنةً بالريف العراقي، كما إن فجوة الرفاهية الاقتصادية بين الحضر والريف باستثناء عام (1979) هي في اتجاه توسعي، إذ في الوقت الذي سارت فيه الرفاهية الحضرية نحو الارتفاع فأن الرفاهية الريفية اتجهت نحو الانخفاض، وقد بينت الدراسة إن سبب ذلك هو قصور السياسات الاقتصادية التوزيعية للدخل والإنفاق القومي عن تحقيق العدالة الاجتماعية في العراق خلال السنوات المدروسة .

3. أجرى الباحث محمد حسين باقر دراسة على تفاوت توزيع الدخل في دول الاسكوا واثر ذلك على ارتفاع نسبة الفقراء بالاعتماد على بيانات الإنفاق الأسري لعام (1992)، ووجدت الدراسة ان مستوى الفقر هو أعلى مما كان عليه في السنوات السابقة، حيث بلغت نسبة الفقراء حوالي (24%) من إجمالي مجموع سكان تلك الدول، وأرجعت الدراسة ذلك إلى جملة من الأسباب أبرزها ضعف البنية الاقتصادية التي أخلت بعدالة توزيع الدخل في البلدان قيد الدراسة[15].
4. قدم آر. سكاينك (R .Schinke)[16] دراسة عن سوء توزيع الدخول في بلدان أمريكا اللاتينية بالاعتماد على شكل منحنى لورنز وقيم معامل جيني. وخلصت الدراسة إلى ان هذه البلدان تعاني من تفاوت حاد ومتفاقم في مستويات الدخول فيما بينها وفي داخل الدولة الواحدة رغم تقارب درجات تطورها الاقتصادي وخصوصاً في البرازيل التي تعاني من تباين طبقي كبير بسبب تخلف نظام ملكية الأراضي الزراعية بالإضافة إلى عجز التشريعات الاقتصادية القائمة على استحقاقات الملكية الفردية من تحقيق العدالة الاجتماعية.
5. حاول الباحث حسين يحيى وآخرون قياس الفقر وتوزيع الدخل في الأردن وتوصلوا إلى ان هناك علاقة ارتباط طردية بين قيم معامل جيني ومستوى الفقر في الأردن قدرت بحوالي (43%) إذ كلما زادت حدة التفاوت في توزيع الدخل زاد معه معدل الفقر، وبينت الدراسة ان أعلى مستوى لعدد الفقراء كان في محافظة معان بحوالي (28%) من إجمالي اسر المحافظة، فيما سجلت محافظة الطفيلة أدنى مستوى لعدد الفقراء وبمعدل (15%) من مجموع اسر المحافظة، وأكدت الدراسة بأن أسباب الفقر وتفاوت توزيع الدخل في الأردن ترجع إلى ارتفاع معدلات النمو السكانية وعدم فاعلية برنامج التصحيح الهيكلي للاقتصاد الأردني بالإضافة إلى عدم كفاية صندوق المعونة الوطنية الاردنية[17].
6. اعتمد الدكتور سعد محمد عثمان على بحوث ميزانية الأسرة العراقية للأعوام (1976 ، 1979 ، 1984 ، 1988) في دراسته عن واقع توزيع الدخل في العراق، ورأت الدراسة بأن المجتمع العراقي طيلة سنوات الدراسة عانى من تفاوت حاد في توزيع الدخل، وان أسوأ حالة لتوزيع الدخل كانت في عام (1984) ، وارجعت الدراسة اسباب ذلك الى الظروف السياسية الصعبة و الحرب العراقية –الأيرانية التي اخلت بالأقتصاد العراقي.
7. وخالف الدكتور عبد الغني المشهداني ومحمد شاوي في دراستهما من سبقوهم في هذا المجال وذلك بجعل التنمية الأقتصادية متغيرا تابعا للتفاوت في توزيع الدخل في الجزائر خلال ثلاث مدد زمنية هي (1974-1979) (1980-1985) (1986-1994) اذ اعتمد نموذجين قياسيين الأول كلي (Macro) والثاني جزئي (Micro) يتضمنان اربعة متغيرات مستقلة من اهمها معامل جيني الذي يقيس تاثير تفاوت توزيع الدخل على حالة التنمية الأقتصادية . وقد وجدت الدراسة بالنسبة للنموذج الجزئي ان لمعامل جيني اثرا سلبيا على حالة التنمية الأقتصادية في الجزائر خلال سنوات الدراسة ، بينما شمل النموذج الكلي ثلاثة

قطاعات هي القطاع الصناعي ، والقطاع الزراعي ، والقطاع الخدمي فكان لمعامل جيني اثرا سلبيا على نمو القطاع الصناعي واثرا ايجابيا على نمو القطاعين الزراعي و الخدمي . وفي هذا تناقض للمنطق الأقتصادي لأن التفاوت في توزيع الدخل هو تابع لمرحلة او مستوى التنمية الأقتصادية وليس العكس ، حيث ان قيمة معامل جيني تشرح فاعلية تاثيرات التنمية الأيجابية والسلبية على الرفاهية القتصادية .

رابعا.تقييم العلاقة بين الرفاهية والتنمية الأقتصادية في الأقطار العربية عينة الدراسة

تمثل الأقطار العربية التسع قيد الدراسة شريحتين متباينتين من حيث مستوى داخل الفرد فيهما، اذ تمثل المجموعة الأولى الأقطار (الأمارات ، البحرين ، الكويت ، قطر) وهي بلدان عربية ذات وفرة مواردها المعدنية وخاصة البترولية ، لذلك فان متوسط دخل الفرد بلغ مستويات عالية ضاهي مثيلة في الدول المتقدمة اقتصاديا ، حيث يرتفع متوسط دخل الفرد لبلدان هذه الشريحة عن (9800) دولار خلال ثمانينات القرن الماضي ، ويزيد على (13000) دولار في عقد التسعينات من القرن نفسه ، وقد قطعت هذه الدول شوطا طويلا في مجال المشاريع التنموية بفضل ضخامة مواردها المالية سواء ما تعلق منها بالمشاريع الأرتكازية او المشاريع الصناعية الستراتيجية كالصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية ، فضلا عن الصناعات الهندسية الأخرى، بيد ان الأعتماد الخارجي في شتى مجالات الحياة الأقتصادية والأجتماعية ، وارتفاع النزعات الأستهلاكية للقطاعين العام والخاص كان السمة الطاغية على هذه البلدان ، ففي الوقت الذي اتجه فيه المستوى المعيشي الفرد نحو التحسن ، فأن التبعية الأقتصادية للخارج ازدادت تعمقا يوما بعد آخر ، اذ تميزت هذه الأقطار بانكشاف اقتصادي خطير جعلها عرضة للتقلبات الحاصلة في الاقتصادات المتقدمة ، وانعكاس مباشر للازمات المالية العالمية بشكل سلبي على اقتصاداتها ، وفوق هذا كله ارتباطها المصيري بحجم الأيرادات النفطية ، والجميع يعلم مدى حجم الآثار السلبية التي تتركها التغيرات المستمرة في الأسعار العالمية للنفط على مفاصلها الأقتصادية . ان جميع تلك الآثار يمكن ان تترجم الى اختلال وتدهور في مستويات الرفاهية الأقتصادية لمجتمعات هذه البلدان ، اذ ان تحسين المستوى المعيشي وتحقيق عادل للدخل يجب ان يرتكز اولا على تحقيق عامل الأستقرار الأقتصادي .

اما الشريحة الثانية فتضم كلاً من (مصر، الاردن، الجزائر، المغرب، تونس)، وهذه البلدان اقل غنى من المجموعة الاولى، وقد بلغ متوسط دخل الفرد فيها نحو (460) دولار كمتوسط لعقد الثمانينات من القرن العشرين، وراتفع في عقد التسعينات عن ذلك ليبلغ (750) دولار، وتعاني هذه البلدان من مشاكل اقتصادية جمة ناتجة عن انخفاض مواردها المالية باعتبار

انها بلدان غير نفطية باستثناء الجزائر الى حد ما، إذ تعمقت مشكلة المديونية فيها ابان عقد الثمانينات والناجمة عن كثرة القروض الخارجية التي استدانتها من اجل تمويل مشاريع التنمية المنشودة فيها. الا ان استخدام هذه الاموال لم يكن فعالاً بما فيه الكفاية ليسهم في تنشيط الاقتصاد القومي وتحفيز عجلة النمو نحو التطور، لذلك تحولت تلك القروض وخدمتها (الفوائد + اقساط الدين) الى اعباء مالية اثقلت كاهل مجتمعاتها، الامر الذي جلب معه تدهوراً ملحوظاً في المستوى المعيشي للفرد وانخفاضاً في مستوى دخله وبالتالي مستويات الرفاهية الاقتصادية.

وانسجاماً مع طروحات سايمون كوزنتس في ربط الرفاهية بالتنمية الاقتصادية، ارتأينا الاعتماد على اهم معيارين في قياس الرفاهية الاقتصادية هما معامل جيني ومعامل آناند ــ سن بالنسبة للأقطار العربية المدروسة ومدى تأثر أقيام هذين المعيارين بمعدلات النمو المتحققة في هذه البلدان والجدول التالي يوضح أقيام معامل جيني في البلدان العربية المذكورة ومعدلات النمو المتحققة فيها خلال سنوات معينة تم تجميعها من قبل المصدر المذكور للجدول على أساس الفترات التي أجريت فيها دراسات قياس حجم التفاوت الحاصل في توزيع الدخول لبلدان الاسكوا.

جدول رقم (1) معامل جيني ومعدلات النمو في الأقطار العربية المدروسة (نسب مئوية)

الدولة	السنة	معامل جيني	معدل النمو
الإمارات	1996	34.7	5.0
البحرين	1984	29.0	7.4
الكويت	1979	32.1	3.2
قطر	1988	24.0	6.8
مصر	1996	35.0	11.3
الأردن	1996	36.0	5.0
الجزائر	1995	36.2	1.7-
المغرب	1991	39.0	7.8
تونس	1990	40.0	22.7

المصدر:- محمد حسين باقر (قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا) سلسلة دراسات مكافحة الفقر في العالم، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، نيويورك، 1996.

- معدلات النمو من بيانات صندوق النقد العربي، الحسابات القومية، أعداد متفرقة.

يتبين من الجدول رقم (1) ان معامل جيني تراوحت قيمته ما بين (24%) وهو افضل حال لتوزيع الدخل وكان في قطر عام (1988)، وبين (40%) وهو أسوأ حال لتوزيع الدخل وكان في تونس عام (1990) التي حققت أعلى معدل للنمو آنذاك بحوالي (22.7%)، فكان من

المفروض وحسب رأي كوزنتس ان يقابل هذا النمو انخفاضاً في قيمة معامل جيني، بيد ان ذلك يمكن أن يتحقق إذا اعتبرت تونس بلداً متقدماً وكانت تنعم باستقرار اقتصادي نسبي.

كما وتشير اقيام معامل جيني إلى تباين واضح فيما بين تلك البلدان من حيث عدالة توزيع الدخل، وأنها دون مستوى الطموح وخاصة بالنسبة لبلدان الشريحة الأولى (الأقطار النفطية) التي بذلت جهود تنموية كبيرة ومضنية في سبيل تحسين المستوى المعيشي للفرد وتقليص حدة التفاوت الطبقي لمجتمعاتها .

وهكذا تكتمل الصورة من الجدول اعلاه وبما لا يدع مجالاً للشك ان التأثير المعول عليه لمعدلات النمو على عدالة توزيع الدخل لم يكن فعالاً في تحقيق الرفاهية الاقتصادية لبلدان الدراسة، إذ بلغ معامل الارتباط (Correlated Coefficient) بينهما مستوً متدني قدر بحوالي (23%) . والشكل البياني ادناه يوضح عدم وجود نمط محدد لطبيعة العلاقة التي تربط مستوى الرفاهية الاقتصادية بمستوى النمو الاقتصادي في البلدان عينة الدراسة، حيث تباينت احداثيات النقاط بين عالية ومنخفضة وسالبة وموجبة.

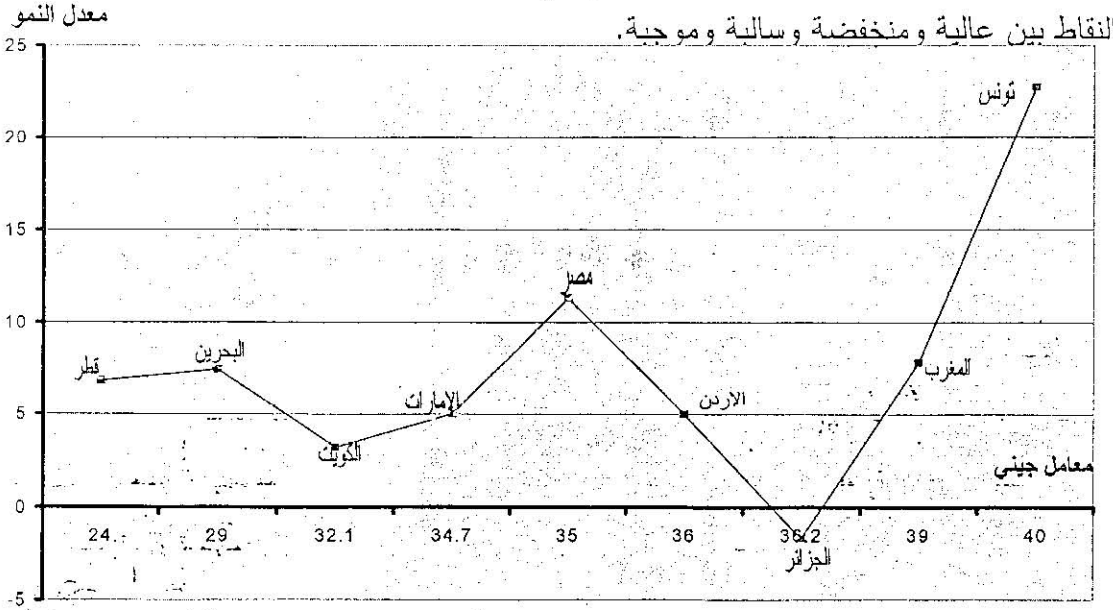

وفيما يتعلق بمعامل (آناند-سن) فقد قمنا باستخراج قيم هذا المعامل على اعتبار انه من احدث ما توصل اليه الباحثون في مجال قياس رفاهية الدخل الفردي، فقد اتسم مستوى الرفاهية الاقتصادية حسب قيم هذا المعامل للبلدان العربية التسع في عام (1998) بتباين كبير واضطراب واضح مع معدلات النمو المتحققة في ذلك العام .

وبرغم ان معامل (اناند-سن) حقق مستوً مقبول في البحرين وبمعدل (0.806) وهي حالة جيدة للرفاهية، فان البحرين قد اخفقت في تحقيق معدل نمو لهذا العام، إذ بلغ مستوً متدهوراً بنحو (-2.6%)، كما ان معدل النمو المركب لم يبلغ مستوً يوازي ما حققه معامل (آناند-سن) .

جدول رقم (2) معامل (اناند-سن) في البلدان العربية المدروسة لعام 1998

ـــــ	1	2	3	4	5	6
الدولة	متوسط دخل الفرد لعام 1998 (دولار)	الحد الأعلى للدخل (دولار)	الحد الأدنى للدخل (دخل الكفاف) دولار	معامل اناندسن A-S	معدل النمو السنوي لعام 1998	معدل النمو المركب (1989-1999)
الإمارات	17036	19400	8520	0.783	(6.0)	5.6
البحرين	9632	10800	4820	0.806	(2.6)	5.4
قطر	19027	21700	9515	0.781	(9.2)	4.7
الكويت	11150	16100	5600	0.534	(15.7)	0.4
مصر	1362	2000	685	0.520	(9.4)	10.5
الأردن	1536	1900	770	0.681	4.7	5.8
الجزائر	1638	2500	820	0.488	(1.1)	(1.6)
المغرب	1235	1600	620	0.632	6.4	4.5
تونس	2144	2500	1100	0.786	5.9	7.1

- معدلات النمو بين قوسين هي قيم سالبة ، وجميعها عبارة عن نسب مئوية.

المصدر:- العمودين (1،5) من بيانات صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية (الحسابات القومية في الدول العربية للسنوات 1989-1999)، العدد (20) ، ابوظبي، 2000 .

العمود رقم (2) من بيانات الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا-الاسكوا (دراسة واقع مؤشرات التنمية البشرية المستدامة في بلدان الاسكوا - تحليل النتائج)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الاسكوا، نيويورك، 2000 .

العمود رقم (3) الحد الادنى للدخل تم احتسابه لتعذر الحصول على بيانات حوله وفق الصيغة الآتية: $[\frac{\sum Y}{N} \times \frac{1}{2}]$

أي نصف توسط دخل الفرد، وهي ابسط الصيغ لتقدير دخل الكفاف، انظر في ذلك

- حسين يحيى ، وآخرون (قياس الفقر وتوزيع الدخل في الاردن) مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، السنة العاشرة ، العدد (24) ، 2001 ، ص 8 .

العمود رقم (4) معامل اناند - سن (A-S) تم احتسابه من قبل الباحث حسب الصيغة التالية :-

$$A-S = \frac{Y_{max} - Y_{min}}{Y_{max} - Y_{min}}$$

العمود رقم (6) معدل النمو المركب تم احتسابه لمدة عشرة سنوات (1989-1998) حسب الصيغة ادناه وبالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي (الحسابات القومية في الدول العربية للسنوات 1989-1999).

$$[r = \left(\frac{P_t}{P_0}\right)^{1/n} - 1 \times 100]$$ أما لباقي الاقطار العربية فكان هذا المعامل في حدود متواضعة وفي الجزائر كان متردياً حيث بلغ (0.488)، ولم تجاري معدلات النمو السنوية والمركبة قيم معامل آناند - سن، فقد بلغ معامل الارتباط بينهما على التوالي حوالي (2.6%)، (37%) كما واضح من الجدول أعلاه .

وتأكيداً لضعف العلاقة بين مستوى التنمية في البلدان العربية قيد الدراسة ومستوى الرفاهية الاقتصادية تم الاعتماد على اسلوب القياس الاقتصادي (Econometrics) على مقطع

عرضي (Cross Section) متكون من تسعة اقطار عربية هي عينة الدراسة، وقد اخذ النموذج القياسي للدراسة ثلاث صيغ دالية هي الآتي:-

1. G = f (R)
2. A = f (M)
3. A = f (T)

حيث إن :-

G = قيم معامل جيني للاقطار العربية التسع (%) .

A = قيم معامل اناند – سن لعام 1988 (%).

R = معدل النمو السنوي المقابل لقيم المعامل الجيني (%).

M = معدل النمو المركب للسنوات (1989-1998) (%).

T = معدل النمو السنوي لعام 1998 (%) .

بالاستناد الى بيانات الجدولين (1، 2)، واعتماد البرنامج الاحصائي الجاهز (Minitab)، واستخدام طريقة (OLS)، تم تطبيق النموذج في الحاسب الالكتروني وحصلنا على الصيغ المقدرة لمعادلات النموذج ومؤشراتها الاحصائية والقياسية كما يلي :-

جدول رقم (3) تقدير النموذج القياسي للدراسة

	Equations of regression	F	R^2	D.W
1 t p	G =32.2 + 0.242 R 12.34 0.91 0.00 0.39	6.83(**) 0.047	10.6%	1.93
2 t p	A=0.604 + 0.014 M 8.19 1.06 0.00 0.32	13.1(***) 0. 012	13.9%	2.16
3 t p	A = 0.681 + 0.004 T 14.25 0.73 0.00 0.49	6. 54 (**) 0.051	7.1%	1.91

المصدر :- الحاسب الالكتروني – البرنامج الاحصائي الجاهز (Minitab) .

(**) النموذج مقبول احصائياً عند مستوى (0.05) .

(***) النموذج مقبول احصائياً عند مستوى (0.01) .

يتبين من تقدير معادلات الانحدار المعروضة في الجدول رقم (3) اعلاه قبول النموذج القياسي احصائياً عند مستوى معنوية (1%) للمعادلة الثانية، وعند مستوى (5%) للمعادلتين الاولى والثالثة اعتماداً على قيمة (F) الحسابية ونسبة القبول (P) . كما لا يعاني النموذج بمعادلاته الثلاث من مشكلة الارتباط الذاتي بالاستناد الى قيمة احصاءة دارين – واتسن (D.W) المحسوبة التي وقعت في منطقة القبول . الا ان المأخذ الوحيد هنا هو انخفاض قيمة معامل

التحديد (R2) بالنسبة للمعادلات المقدرة في الجدول، ويمكن تبرير ذلك بان هناك عوامل مهمة واساسية تحكم عدالة تـوزيع الدخل (معامل جيني ومعامل اناند – سن) لم يتضمنها النموذج المدروس كالسياسات المالية والنقدية وهيكل النظام الضريبي القائم والاهميات النسبية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية من الدخل او الناتج القومي . والسبب يرجع الى اهتمام الدراسة وتركيزها على مسألة دور التنمية الاقتصادية في الرفاهية بالنسبة للبلدان العربية المدروسة.

وقد تأكد من معلمات معادلات الانحدار المقدرة في الجدول رقم (3) وبالاعتماد على قيمة (t) المحسوبة ونسبة القبول (p) عدم معنوية تلك المعلمات وعدم قبولها احصائياً عند مستوى (1%)، (5%) لتشير في ذلك الى عدم وجود تأثير يذكر للنمو الاقتصادي الذي احرزته تلك البلدان على مستوى الرفاهية الاقتصادية، وهذا يعني ايضاً انعدام الاستجابة من قِبل معايير توزيع الدخل للنمو الاقتصادي بسبب المشاكل الاقتصادية التي تعانيها الاقطار عينة الدراسة وابرزها الاختلالات البنيوية والانكشاف الخارجي وبالتالي ثبات صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة والتي ارتكزت على اختبار فرضية كوزنتس في علاقة الرفاهية بالتنمية الاقتصادية في البلدان النامية وبالذات البلدان العربية قيد البحث والدراسة، حيث يتدهور مستوى الرفاهية الاقتصادية وتزداد فجوة الدخل بين فئات المجتمع في الانظمة المتخلفة التي تعاني من ضعف عامل الاستقرار الاقتصادي .

الخاتمـــة

الرفاهية والتنمية وجهان لعملة واحدة هي المستوى المعيشي للإنسان الذي يشبع احتياجاته الأساسية (المادية والمعنوية) بحيث يتمكن من مزاولة نشاطه الاقتصادي بانسيابية واتساق، ويتحقق في ظل هذا المستوى الشعور بالرضا العام، بشرط توفر الاستقرار الاقتصادي الذي يضمن ديمومة العيش الرغيد.

هذه الحقيقة استند عليها الاقتصادي(kuznets) في فرضيته بأن مؤشرات الرفاهية الاقتصادية والعدالة في توزيع الدخول تميل إلى التحسن في الأنظمة الاقتصادية المتطورة بحيث تتوطد العلاقة بين الرفاهية والتنمية بشكل إيجابي فعال، بينما تتدهور تلك المؤشرات في البلدان المتخلفة بسبب اختلال هياكلها الاقتصادية وضعف عامل الاستقرار الاقتصادي فيها، ومن ثم تنعدم العلاقة بين مستوى النمو الذي بلغته هذه الدول ومؤشرات الرفاهية الاقتصادية، وهذا ما كرست عليه هذه الدراسة اهتمامها، إذ انطلقت لأختبار صحة فرضية kuznets على عينة من أقطار عربية مختارة بأعتماد أسلوب القياس الاقتصادي وتمكنت الدراسة من إثبات هذه الفرضية من خلال ضعف قيمة معامل الارتباط بين مؤشرات الرفاهية الاقتصادية (معامل جيني، ومعامل اناند-سن) ومستوى النمو الاقتصادي في البلدان العربية قيد الدراسة، كما تأكد ذلك وبشكل قطعي من النتيجة التي حصلنا عليها من النموذج القياسي الذي بين انعدام تأثيرات المتغير المستقل (النمو الاقتصادي) على مؤشرات الرفاهية الاقتصادية آنفة الذكر في البلدان العربية المدروسة.

الهوامـــش

(1) I.M.D.Little (Acritique of Welfare Economics) $_2^{nd}$ ed . Claredon press , Oxford , 1969 , p.p(8-13).

(2) T. Scitovszky (Welfare and Competition) $_2^{nd}$ ed . Home Wood , Irwin, U.S.A. ,1971 ,p.p(7-9).

(3) د. حسين عمر (الاقتصاد التحليلي)، دار المعارف المصرية، القاهرة، 1968، ص ص (267- 268) .

(4) د. حسين عمر . المصدر نفسه ، ص ص(269-270) .

(5) W. Loehr, J. Powelson (The Economics of Development and Distribution) Harcourt Brace Jovanovich , U.S.A ,1981,p.p(99-101).

(6) (6) G.S . Fields (Poverty,Inequality and Development) Cambridge University press , Cambridge , 1985 ,p.p(103-104).

(7) S. Anand, A. Sen (The Income Component in the "HDI" Alternative Formulations) UNDB , Human Development Report Office ,NewYork , 1999 ,p.159.

(8) د.على توفيق الصادق (التوجهات الانمائية في مطلع الالفية الثالثة) صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية – دور الحكومات الانمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي – تحرير د. علي توفيق الصادق، سلسلة بحوث ومناقشات، العدد(6)، دمشق (2-5 / آيـــار– مـــايو 2001)، ص.ص(30-31) .

(9) **انظر في ذلك:-**

- دومنيك سلفاتور (نظرية اقتصاديات الوحدة) ترجمة :- سعد الدين الشـيال، دار المـريخ للطباعة، الرياض، 1983، ص 346 .
- E . Mansfield (Microeconomics – Theory and Application) $_2^{nd}$ ed. Company Inc , NewYork , 1975 , p. 435 .

(10) د. محمد سلطان ابو علي، وآخرون (في الاقتصاد التحليلي)، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، 1968 ، ص 252 .

(11) د. طارق العكيلي (الاقتصاد الجزئي) ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 2001 ، ص 270 .

(12) انظر في ذلك :-

- G.S . Fields , op.cit, p.112.
- د. عبد لرزاق الفارس (الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي)، الطبعة الاولـــى، مركـــز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001 ،ص.ص(104-105).
- S. Anand ,S.M. Kanbur (The Kuznets process and the Inequality – Development Relationship) , Journal of Development Economic , vol.40 ,1993,p.p(214-216).

(13) عبد العظيم عبد الواحد الشكري ، (اتجاهات التوزيع الاجتماعي للدخل القومي في العراق للسنوات 1970-1985) ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، 1988 .

(14) أحمد زبير جعاطة (تحليل اقتصادي لتفاوت مستوى الرفاهية الاقتصادية بين كل من الريف والحضر العراقي خلال الفترة (1971-1985)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد- الجامعة المستنصرية، العدد العاشر، 1989، ص.ص(11-38).

(15) محمد حسين باقر (قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا) سلسلة دراسات مكافحة الفقر في العالم، الامم المتحدة، نيويورك ، 1996 .

(16) R. Schinke (The Inequality of Income Distribution in Latin America in Economic Terms) Economics , vol.58 , 1998 , p.p (100-117) .

(17) حسين يحيى وآخرون (قياس الفقر وتوزيع الدخل في الاردن) مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، السنة العاشرة ، العدد (24) ، 2001 ، ص.ص (5-34) .

(18) د.سعد محمد عثمان (توزيع الدخل بين الفهم النظري وتطبيقاته على حالة العراق) مجلة القادسية ، المجلد الثالث ، العدد (1) ، 2000 ، ص (157-168) .

(19) د.عبد الغني المشهداني ، محمد بوجلال شاوي (القياس الاقتصادي لاثر التفاوت في توزيع الدخول على التنمية الاقتصادية في الجزائر للمدة 1974- 1994) ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد (24) ، العدد (68) ، 2002 ، ص.ص (117-128) .